INTERNATIONAL INDEPENDENT ORGANIZATION

الانهيار الديموغرافي شبح يهدد إيطاليا

تقرير بعنوان:

الانـهيار الديموغرافي شبح يهدد إيطاليا.

إعداد الباحثة:

دينا إيهاب محمود.

مقدم إلى:

وحدة الدراسات والأبحاث بهيئة المستقلين الدولية.

تاريخ النشر:

يونيه ٢٠٢٤.

الفهرس

المقدمة..... ٣

أولًا تعريف مصطلح الانـهيار الديموغرافي في إيطاليا..... ٣

ثانيًا أسباب الانـهيار الديموغرافي في إيطاليا..... ٣

1. انخفاض معدلات المواليد..... ٤
2. زيادة معدلات الشيخوخة..... ٦
3. التناقضات في سياسات الحكومة الإيطالية بشأن قضية الهجرة..... ٧

ثالثًا تداعيات الأزمة الديموغرافية على الاقتصاد الإيطالي..... ٩

رابعًا إجراءات الحكومة الإيطالية للتصدي للأزمة الديموغرافية..... ١١

الخاتمة والتوصيات..... ١٢

المراجع..... ١٤

المقدمة

تسجل إيطاليا واحدًا من أدنى معدلات المواليد في الاتحاد الأوروبي، حيث يتقدم سن السكان في إيطاليا بوتيرة أسرع بكثير من الدول الأوروبية الأخرى. وتشكل معالجة الأزمة إحدى السياسات الأساسية لأجندة الحكومة، فضلًا عن كونها أولوية قصوى لبرنامج حزب "إخوة إيطاليا" في الاتحاد الأوروبي. ويمثل معدل المواليد المستمر في التراجع في إيطاليا حالة طوارئ وطنية، إذ لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من التعامل معها رغم الوعود المتكررة بإعطاء أولوية لها.

وإنطلاقاً من هذا السياق، فإن الانهيار الديموغرافي في إيطاليا يعكس تحديات سكانية كبيرة تواجه البلاد، حيث تتضمن هذه التحديات انخفاض معدلات الولادة وزيادة نسبة الشيخوخة في المجتمع، بالإضافة إلى هجرة الشباب إلى الخارج. وفي هذا التقرير سوف نلقي نظرة على الجوانب الرئيسية لهذه الأزمة.

أولًا تعريف مصطلح الانهيار الديموغرافى فى إيطاليا

الانهيار الديموغرافي في إيطاليا هو مصطلح يصف التغيرات السكانية الجوهرية التي تهدد استقرار المجتمع والاقتصاد الإيطاليين، حيث يشير إلى الوضع الذي تتعرض له البلاد نتيجة التغيرات السكانية السلبية، بما في ذلك الانخفاض المستمر في معدلات الولادة، وزيادة معدلات الشيخوخة، والهجرة الشبابية، مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي في عدد السكان. هذا الوضع يعبر عن تحدٍ ديموغرافي كبير يتمثل في تقلص قاعدة السكان النشطين اقتصاديًا وزيادة الأعباء على النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة. في هذا السياق، تصبح إيطاليا أمام مشكلة مزدوجة: عدد أقل من الأطفال يولدون، بينما ترتفع نسبة المسنين الذين يحتاجون إلى خدمات رعاية متزايدة، مما يهدد بتقليل القدرة الإنتاجية وزيادة الأعباء المالية على المجتمع. وبالتالي فإن الانهيار الديموغرافي في إيطاليا هو تحدٍ معقد يتطلب استجابات شاملة ومتعددة الأبعاد.

ثانيًا أسباب الانهيار الديموغرافى فى إيطاليا

والإشارة إلى تعريف الانهيار الديموغرافي والتركيز على دولة إيطاليا كنموذج، فإننا نجد العديد من الأسباب التي أحدث هذه الأزمة في التركيبة السكانية، حيث وفقًا لدراسة بحثية من إعداد مؤسسة أوبنبوليس للدراسات والإحصائيات، بعنوان "نتائج الشتاء الديموغرافي الإيطالي". فإن أهم أسباب الانهيار الديموغرافي في إيطاليا تتمثل في الآتي؛ إنخفاض معدلات المواليد، وزيادة الشيخوخة بالإضافة إلى التناقضات في سياسات الحكومة الإيطالية فيما يتعلق بالهجرة، وغيرها من الأسباب الأخرى، فإن كل هذا يمثل تحديًا حقيقيًا في التركيبة الديموغرافية للسكان.

1. انخفاض معدلات المواليد

بدأ انخفاض معدلات المواليد في أوائل السبعينيات أي منذ نهاية القرن العشرين، عندما بدأت النساء الإيطاليات في تأجيل إنجاب طفلهن الأول لإعطاء الأولوية لاندماجهن المهني، مما أدى ذلك إلى

إنخفاض معدل الخصـــوبة إلى ما دون حوالي ٢.١ طفل لكل امرأة، وهو المســـتوى الذي لم يعد تجديد الأجيال تحته مضـــمونا، بل إن هذا المعدل تآكل ليصـــل إلى حوالي ١.٢٤ طفل لكل امرأة، وذلك وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢٢، حيث شهد عام ٢٠٢٢ تسجيل رقم قياسي سلبي للمواليد في ايطاليا. وذلك حسبما أوردت التقديرات الأولية لدراســة صــادرة بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٣، وهو يعتبر واحد من أدنى معدلات الإنجاب في الاتحاد الأوروبي بل في العالم. ونستدل على ذلك من خلال رسم توضيحي نشرته جريدة الإيكونومست، عن معدلات إخفاض المواليد في الدول المتقدمة، وقد سجلت إيطاليا أدنى معدلات مواليد من بين تلك الدول. ولا تقتصـــر الأزمة على المناطق الريفية والمحرومة، بل تؤثر على المناطق الأكثر تقدمًا، حيث استقبلت إيطاليا العام الماضـي ٢٠٢٣ حوالي ٣٧٩ ألف مولود جديد، بانخفاض ٣.٦% عن العام الســابق و٣٤.٢% عن عام ٢٠٠٨، وهو آخر عام شــهدت فيه البلاد زيادة في عدد المواليد، رغم كونه معدل الزيادة الأقل منذ توحيد إيطـاليا في ١٨٦١. وبالتـالي يمثل هذا تراجعًا كبيرًا في معدلات الخصـوبة والإنجاب والذي يؤثر سلبًا على إجمالي عدد السكان، حيث إن عدد سكان إيطاليا قد ينخفض من ٥٩ مليون نســـمة اليوم إلى أقل من ٤٦ مليون نســـمة في عام ٢٠٨٠، وذلك وفقًا لتوقعات المركز القومي الإيطالي للإحصاء في بيانه الصادر شهر مارس ٢٠٢٤.

الرسـم البياني التالي يوضـح نسـبة الأطفال المواليد في إيطاليا من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٢٢، والذي يعكس تراجعًا كبيرًا في معدلات الولادة والانجاب في إيطاليا.

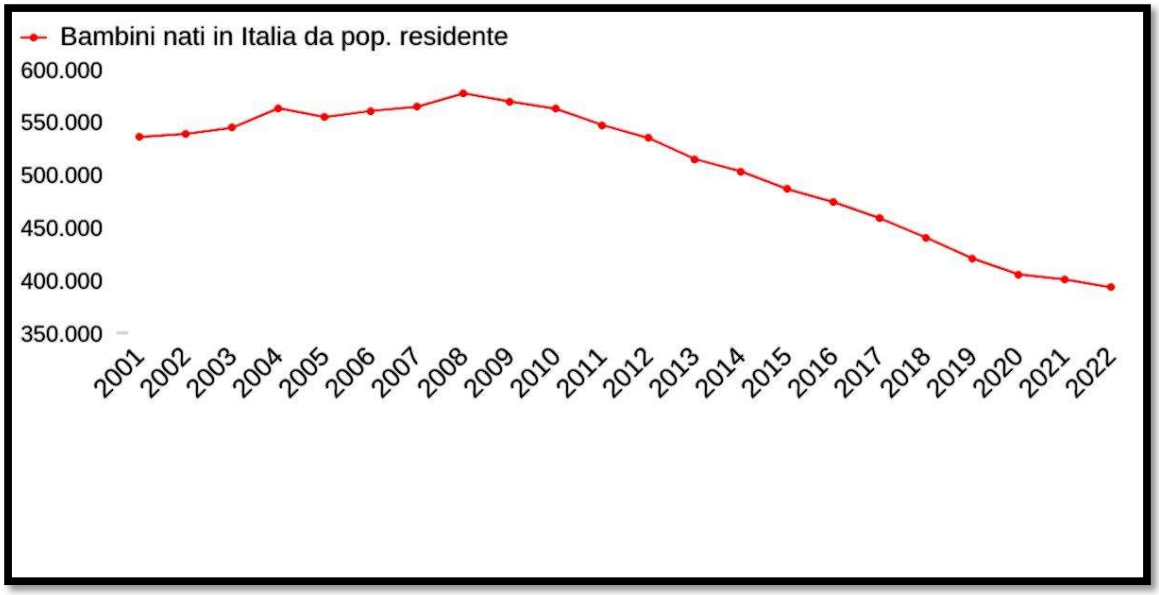

2. زيادة معدلات الشيخوخة

استمر تهرّم السكان مع ارتفاع متوسط عمر الإيطاليين من ٤٥.٧ عامًا في بداية عام ٢٠٢٠ إلى ٤٦.٤ عامًا في مطلع عام ٢٠٢٣. وبات من تزيد أعمارهم على ٦٥ عامًا يمثلون ٢٤.١% من الســـكان مقابل ٢٣.٨% في العام الســـابق، في حين بلغ عدد المعمّرين فوق المائة، ٢٢ ألفاً، وقد تضـــاعف ثلاث مرات

خلال عقدين. وبالتالي فإن هذا التركيب العمري المتزايد يؤدي إلى إرتفاع الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية وزيادة العبء المالي على الأنظمة الاجتماعية الحكومية. وبهذا الخصـــوص، إذ قال "ماتيو فيلا" الباحث لدى المعهد الإيطالي للدراســات الســياســية الدولية، إن "إيطاليا تفقد عشــرات الآلاف من السـكان سـنويا، ولدينا ارتفاع مسـتمر في متوسـط الأعمار، ولذا هناك ارتفاع في عدد الأشـخاص الذين يتقاعدون ويحتاجون إلى المزيد من الرعاية الطبية".

الرسم البياني التالي يوضح تراجع نسبة الشباب وزيادة معدلات الشيخوخة ونسبة كبار السـن. في عام ٢٠٠٢، عاش ٧.٨٤٤ مليون شـاب تتراوح أعمارهم بين صـفر و ١٤ عامًا يحملون الجنسـية الإيطالية في إيطاليا. في عام ٢٠١٩، انخفض العدد إلى ٦.٩٨٨ مليون، بانخفاض قدره ٨٦٥ ألف وحدة، أي ما يعادل ١٠.٩%.

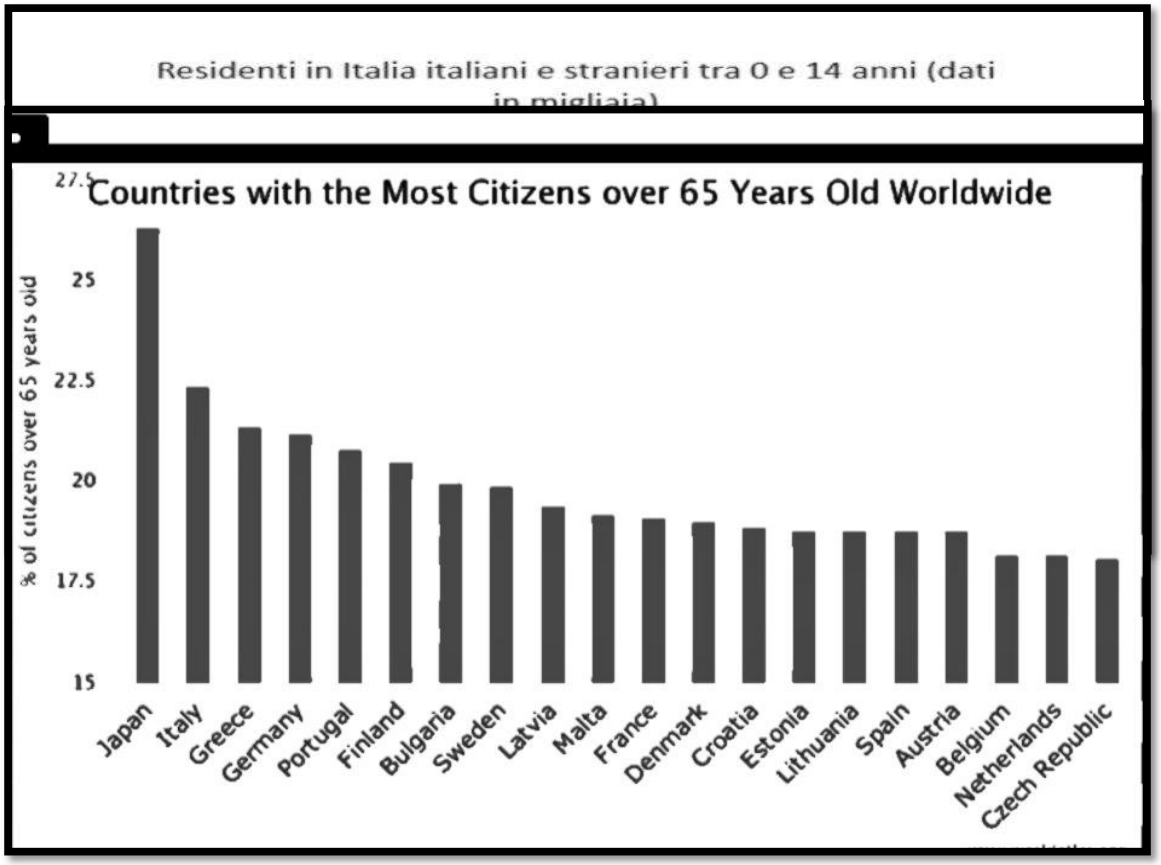

الرسم البياني التالي يوضح أن إيطاليا هي الدولة الثانية بعد اليابان في ظاهرة الشيخوخة (السكان الأعلى من ٦٥ سنة).

كما أن الدولة ستضـطر بشـكل متزايد إلى تخصـيص موارد لدعم كبار السـن، وسـيكون لديها في المقابل موارد أقل للاستثمار من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، وبالتالي فإن هذا سوف يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصـــادي وأيضًـــا زيادة عبء الدين العام، وتفاقم الهشـــاشـــة، حيث من المنتظر **طبقًا**

للإحصـــائيات الرســـمية أن تؤدي الأزمة الديموغرافية لتراجع إجمالي الناتج المحلي القومي الايطالي بمقدار ٢٠٪ وهذا وفقًا لتصريحات وزير الاقتصاد والشئون المالية الايطالي "جانكارلو جورجيتي".

3. التناقضات في سياسات الحكومة الإيطالية بشأن قضية الهجرة

في الســنوات الأخيرة، كانت جورجا ميلوني، رئيســة الوزراء الإيطالية وزعيمة حزب "أخوة إيطاليا" اليميني، تشـتهر بخطاباتها النارية ضـد المهاجرين. اسـتخدمت ميلوني قضـايا الهجرة كأحد أهم محاور حملاتها الانتخابية، مشـــددة على ضـــرورة وقف تدفق المهاجرين إلى البلاد. كانت تدعو إلى اتخاذ إجراءات صـارمة تصـل إلى فرض حصـار بحري على الضـفة الجنوبية للبحر المتوسـط لمنع وصـول المهاجرين. ومع ذلك، واجهت إيطاليا تحديًا داخليًا متزايدًا يتمثل في الانحدار الديمغرافي ونقص اليد العاملة، خاصـة في المناطق الصـناعية الشـمالية. تحذر الشـركات والمصـانع هناك من أن اسـتمرار هذا النقص سـيؤدي إلى إغلاق عدد كبير منها، مما سـيؤثر بشـكل حاد على الاقتصـاد الوطني وهذا طبقًا لما أوردته جريدة الصـــناعة الإيطالية. كما قدرت وزارة الصـــناعة والعمل الإيطالية الانخفاض في إعداد الأفراد المؤهلين للعمل منذ الآن وحتي عام ٢٠٤٠ بنحو ١٣.٨٪ وتصـــل لنحو ٢٠.٥٪ في عام ٢٠٥٠ وبترجمة تلك الإحصـائيات لأرقام يمكننا الحديث عن انخفاض بمقدار ٣.١ مليون فرد من الأيدي العاملة حتي عام ٢٠٤٠ ويصـــل الانخفاض لنحو ٤.٦ مليون في عام ٢٠٥٠ مقارنة بأعداد الأيدي العاملة المتاحة في إيطاليا الآن .

وأمام هذه الضـــغوط الاقتصـــادية والتحذيرات من أزمة قادمة في ســـوق العمل، بدأت ميلوني في تغيير موقفها. في الأشـــهر الأخيرة، وعدت رئيســـة الوزراء بإدخال ٤٥٠ ألف مهاجر جديد بطرق قانونية منظمة، لتلبية احتياجات الســـوق الإيطالية من العمالة. ويأتي هذا التحول كجزء من خطة الحكومة لمعالجة نقص اليد العاملة مع الحفاظ على السـيطرة على تدفق المهاجرين. أصـبحت هذه الوعود واقعًا قانونيًا بعد أن وافقت الحكومة مؤخرًا على مرســـوم جديد لتنظيم تدفقات المهاجرين، والذي يتيح إدخال

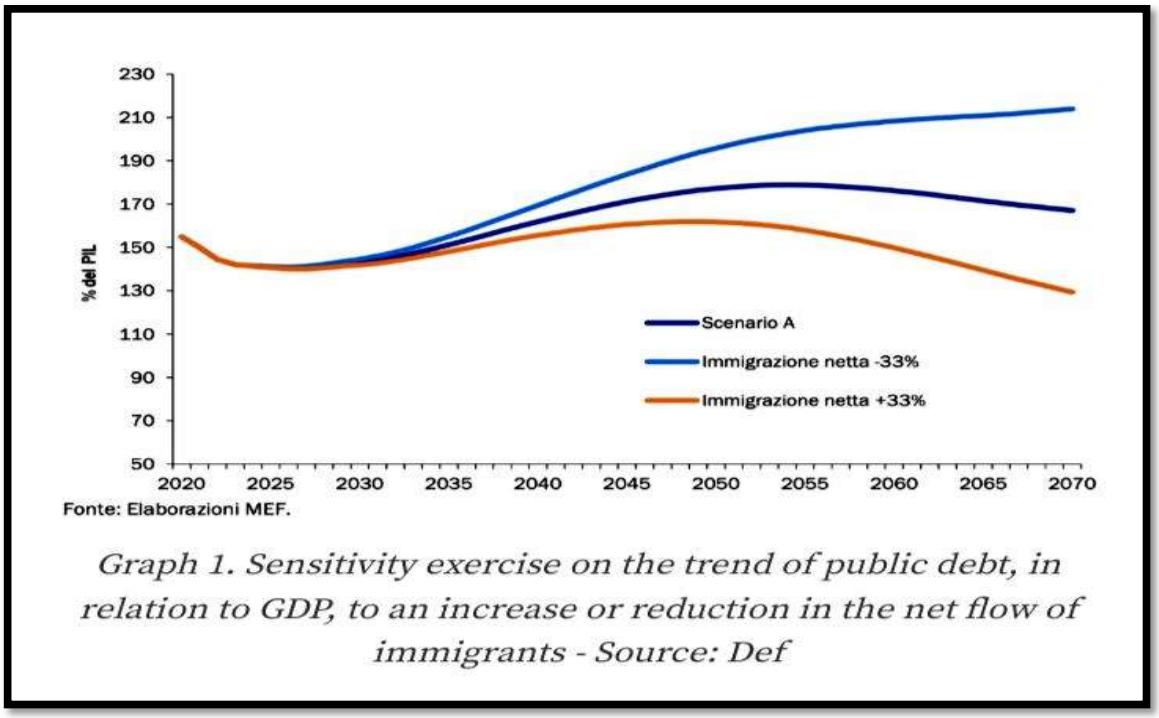

Graph 1. Sensitivity exercise on the trend of public debt, in relation to GDP, to an increase or reduction in the net flow of immigrants - Source: Def

١٣٦ ألف مهاجر من خارج الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٤. هذا يعد زيادة كبيرة مقارنة بالفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٢٣، حيث كان عدد المهاجرين السنوي المسموح به حوالي ٣١ ألفًا فقط. يصف بعض المحللين السياسيين هذا التحول بأنه مفارقة كبيرة تواجه حكومة ميلوني. فمن ناحية، هذا القرار قد يشعر بعض الناخبين بخيبة الأمل، خاصة أولئك الذين صوتوا لها بناءً على مواقفها الصارمة تجاه الهجرة، والذين يؤمنون بنظرية "الاستبدال العرقي". ومن ناحية أخرى، تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى مواجهة الحقائق الاقتصادية والواقعية، ما يعني فعليًا فتح أبواب البلاد أمام عدد أكبر من العمال الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبي. هذا الوضع يضع حكومة ميلوني أمام اختبار حقيقي للتوفيق بين إرضاء قاعدتها الانتخابية اليمينية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية الملحة للبلاد. حيث وفقًا لحسابات وزارة الاقتصاد والمالية، مقارنة بالسيناريو الأساسي، **فإن الرسم البياني التالي يوضح أن انخفاض صافي الهجرة بمقدار الثلث سيؤدي إلى زيادة النسبة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، في حين أن النمو في الهجرة سيؤدي إلى فترة انخفاض طويلة الأجل.**

ثالثًا تداعيات الأزمة الديموغرافية على الاقتصاد الإيطالي

إن الانهيار الديموغرافي في إيطاليا يشكل تحديًا اقتصاديًا كبيرًا للبلاد في السنوات القادمة. وذلك بسبب تآكل القاعدة الشبابية والتي تقوم عليها القطاعات الاقتصادية في الدولة. ويظهر ذلك من خلال:

- **زيادة الإعالة الاقتصادية:** ارتفعت نسبة الإعالة الاقتصادية (عدد المعالين لكل ١٠٠ شخص في سن العمل) من ٥٥ في ٢٠١٥ إلى ٦٢ في ٢٠٢٣. حيث أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الميزانية العامة للدولة بنسبة ٤% من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية التكاليف الإضافية للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.
- **صعوبات في تمويل نظام التقاعد:** حيث أدى إرتفاع نسبة المتقاعدين إلى العاملين من ٣٥% في ٢٠١٥ إلى ٤٢% في ٢٠٢٣، إلى زيادة تكاليف نظام التقاعد بنسبة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، مما استدعى إصلاحات هيكلية كبيرة. وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي والتأثير بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي. حيت من المنتظر طبقًا لما أوردته الإحصائيات الرسمية أن تؤدي الأزمة الديموغرافية لتراجع إجمالي الناتج المحلي القومي الايطالي بمقدار ٢٠٪ في السنوات القادمة.
- **انخفاض القوى العاملة:** تناقص عدد السكان في سن العمل سيؤدي إلى نقص العمالة المتاحة، مما يقلل من إنتاجية الاقتصاد ويؤثر على النمو الاقتصادي، حيث قدرت وزارة الصناعة والعمل الإيطالية الانخفاض في إعداد الأفراد المؤهلين للعمل منذ الآن وحتي عام ٢٠٤٠ بنحو ١٣.٨٪ وتصل لنحو ٢٠.٥٪ في عام ٢٠٥٠ وبترجمة تلك الاحصائيات لأرقام يمكننا الحديث عن انخفاض بمقدار ٣.١ مليون فرد من الأيدي العاملة حتي عام ٢٠٤٠ ويصل الانخفاض إلى نحو ٤.٦ مليون في عام ٢٠٥٠ مقارنة بأعداد الأيدي العاملة المتاحة في ايطاليا الآن. كما أنه وفقًا للتقرير الصادر عن هيئة التضامن الاجتماعي، فإنها تحذر من أنه في غضون ١٠ سنوات سوف يكون هناك عجز بقرابة ٢٠ مليار يورو سنويًا بين المستقطع من العمال وما ينبغي دفعه لأصحاب المعاشات، كما أنها تؤكد أن العلاج الفعال يتمثل في زيادة أعداد الأيدي العاملة بشكل سريع من خلال خطط استجابة طارئة وطنية تقوم بها الحكومة الإيطالية.

- **تآكل قاعدة الضرائب:** انخفاض عدد المواطنين في سن العمل سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الضرائب، مما يحد من قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام.
- **انخفاض الطلب المحلي:** انخفض إجمالي الإنفاق الاستهلاكي المحلي في إيطاليا بنسبة ٦% منذ ٢٠١٥. هذا أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢% نتيجة انخفاض الطلب المحلي على السلع والخدمات.
- **تراجع نسبة التعليم:** حيث وفقًا للمقال الصادر عن جريدة هافنجتونبوست الإيطالية، فإن إيطاليا في كابوس مع انخفاض أعداد الشباب ونسبة قليله من هؤلاء الشباب يكمل تعليمه وغالبا ما يقدم هؤلاء علي الهجرة وترك ايطاليا. بالإضافة إلى أنه في غضون خمس سنوات ستقوم الدولة بإغلاق نحو ١٢٠٠ مدرسة بسبب التراجع الديموغرافي.
- **التحديات التنافسية:** إذا لم تتمكن إيطاليا من زيادة إنتاجية عمالتها أو جذب العمالة الأجنبية، فإنها قد تفقد قدرتها التنافسية مقارنة بالدول الأخرى ذات الديموغرافيا الأكثر ديناميكية.

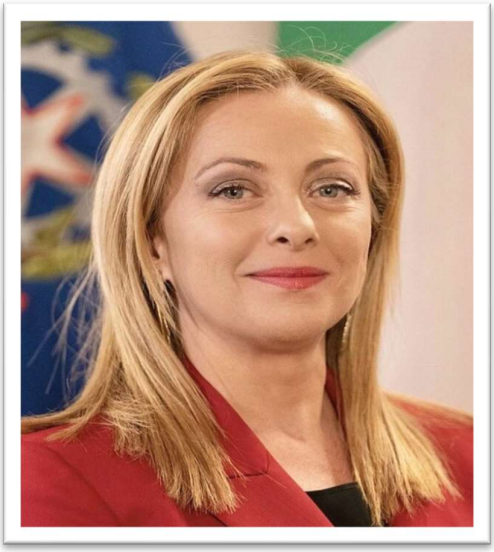

للتصدي لهذه التحديات، تحتاج إيطاليا إلى إصلاحات شاملة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشجيع الإنجاب، وزيادة معدلات المشاركة في سوق العمل، وتعزيز الإنتاجية وجذب الاستثمارات الأجنبية. هذا التحول الديموغرافي هو بمثابة تحديًا كبيرًا للاقتصاد الإيطالي في السنوات القادمة. وفي هذا السياق، نجد أن الحكومة الإيطالية في الآونة الأخيرة قد بدأت في اتخاذ تدابير عاجلة من أجل التعامل مع تلك الأزمة، حيث تتمثل معظم هذه الإجراءات في تقديم دعم وحماية للبرامج الاجتماعية الخاصة بالأسرة، بالإضافة إلى دعم الفئات الضعيفة والمهمشة مثل النساء والأطفال.

رابعاً إجراءات الحكومة الإيطالية للتصدي للأزمة الديموغرافية

منذ أن تولت جورجيا ميلوني منصب رئيسة الوزراء في نهاية عام ٢٠٢٢، أولت اهتمامًا كبيرًا بمواجهة التحديات الديمغرافية في إيطاليا. وضعت ميلوني قضية الأسرة وتعزيز دورها في صميم أولويات حكومتها اليمينية. كما في العديد من المناسبات، أكدت ميلوني على ضرورة تعزيز فرص العمل للنساء كوسيلة لزيادة معدلات الولادة، مشيرة إلى أن دعم النساء في سوق العمل هو المفتاح لتحقيق هذا الهدف.

تؤمن ميلوني بأن تحقيق الأمان المالي للنساء العاملات يعد العامل الأساسي لضمان تجدد الأجيال القادمة. ولهذا السبب، ركزت جهود حكومتها على تبني سياسات تُحسن من ظروف العمل وتوفر الحماية الاقتصادية للأمهات. في إطار هذه السياسات، قامت الحكومة الإيطالية خلال الأشهر الماضية بإقرار حزمة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق توازن ديموغرافي جديد. والتي نذكر منها ما يلي:

1) **تحسين وتوسيع خدمات رعاية الأطفال وزيادة عدد دور الحضانة:** خصصت الحكومة مبلغًا قدره حوالي ٢.٥ مليار يورو لزيادة عدد دور الحضانة المؤهلة لرعاية الأطفال وتخفيض تكاليفها، بالإضافة إلى منح إعفاءات ضريبية للشركات التي توظف أمهات ولديهن طفلين على الأقل (حتى سن العاشرة). مما يجعل خدمات الرعاية أكثر توفرًا للأسر.

2) **تقليل تكاليف الحضانة:** تهدف الحكومة إلى خفض رسوم دور الحضانة، مما يجعل الرعاية النهارية للأطفال أكثر تكلفةً للأسر، وبالتالي يساعد الآباء والأمهات على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية.
3) **دعم الأمهات العاملات:** وذلك من خلال إعفاءات ضريبية للشركات التي توظف أمهات لديهن طفلين على الأقل تحت سن العاشرة. يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع توظيف الأمهات وتخفيف العبء المالي على الأسر.
4) **تشجيع النساء على دخول سوق العمل:** من خلال تعزيز فرص العمل للنساء، حيث تؤكد الحكومة على ضرورة تحسين فرص العمل للنساء كوسيلة لزيادة معدلات الولادة. تركز السياسات على توفير بيئة عمل داعمة ومساواة في الأجر، مما يعزز الاستقلال المالي للنساء ويشجعهن على تكوين أسر.
5) **برامج اجتماعية لدعم الأسرة:** من خلال تقديم مساعدات مالية للأسر، إذ تقدم الحكومة دعمًا ماليًا مباشرًا للأسر، خاصة تلك التي لديها أطفال. تشمل هذه المساعدات رواتب شهرية للأسر الكبيرة، والتي تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية المرتبطة بتربية الأطفال.
6) **إجازات أبوة وأمومة محسنة:** تعزيز إجازات الأبوة والأمومة بطرق تضمن أن يكون لدى الآباء والأمهات الوقت الكافي لرعاية أطفالهم دون خوف من فقدان وظائفهم أو التأثير على دخلهم.

هذه الإجراءات تعكس رؤية الحكومة الإيطالية الحالية، وذلك في سبيل مواجهة التحديات الديموغرافية من خلال دعم الأسرة وتحسين ظروف العمل للنساء، مع التركيز على توفير بيئة ملائمة لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والعائلية. ورغم هذه الجهود، يظل العديد من النقاد والمحللين يشككون في مدى فعالية هذه الخطوات. حيث أن تخصيص ٢.٥ مليار يورو فقط لمواجهة تحديات ديمغرافية قد يكون غير كافٍ، خاصة إذا ما قورنت هذه المخصصات بإجمالي ميزانية الدولة التي تبلغ ٨٧٠ مليار يورو. كما أن هذه المخصصات تشكل نسبة ضئيلة جدًا تبلغ ٠.١% فقط من إجمالي النفقات المدرجة في الميزانية السنوية، مما يثير تساؤلات حول قدرتها على إحداث تأثير ملموس في المشكلة الديمغرافية التي تواجهها البلاد.

ختاماً

تواجه إيطاليا تحديًا ديموغرافيًا خطيرًا يهدد مستقبلها الاجتماعي والاقتصادي. انخفاض معدلات الولادة وارتفاع نسبة الشيخوخة السكانية باتا يشكلان ضغطًا هائلًا على النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. حيث يتضح أن البلاد تواجه تحديًا هائلًا يؤثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. تراجع معدلات الولادة وارتفاع نسبة الشيخوخة في السكان يؤديان إلى انكماش في القوى العاملة وزيادة الأعباء على نظام الرعاية الاجتماعية. إن استمرار هذا الاتجاه يمكن أن يضعف النمو الاقتصادي ويضغط على البنية التحتية الاجتماعية والخدمات العامة.

للتعامل مع هذه الأزمة، يتطلب الأمر تبني سياسات شاملة تعزز النمو السكاني وتدعم الأسر، مثل تحسين سياسات العمل لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، وتوفير حوافز مالية لدعم الأسر

وتسهيل الهجرة المدروسة لتعويض نقص القوى العاملة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية لتهيئة بيئة مستدامة تساعد على تعزيز الاستقرار الديموغرافي.كما تُعد الأزمة الديموغرافية في إيطاليا إنذارًا لبقية الدول التي تواجه تحديات مشابهة، مما يتطلب تعاونًا دوليًا وداخليًا للبحث عن حلول مستدامة تضمن مستقبلًا أكثر استقرارًا وازدهارًا للأجيال القادمة. إذ مع تولي جورجا ميلوني منصب رئيسة الوزراء، أصبحت مواجهة هذه الأزمة أولوية قصوى لحكومتها. عبر حزمة من السياسات والإجراءات التي تركز على دعم الأسرة وتعزيز دور النساء في سوق العمل، تسعى إيطاليا إلى كسر هذا الاتجاه الديموغرافي المقلق.

لمواجهة التحديات التي يفرضها الانهيار الديموغرافي في إيطاليا، يمكن النظر في التوصيات التالية:

- **تشجيع النمو السكاني المحلي:** تحسين دعم الأسرة: تقديم حوافز مالية مثل إعانات الأطفال والإجازات الوالدية المدفوعة لتحفيز الأسر على إنجاب المزيد من الأطفال. مع ضمان توفر خدمات رعاية الأطفال بأسعار معقولة ومرافق تعليمية ذات جودة عالية لتخفيف العبء عن الأسر.
- **تسهيل التوازن بين العمل والحياة الشخصية :** تعزيز سياسات العمل المرنة من خلال تشجيع العمل الجزئي، والمرونة في ساعات العمل، والعمل عن بعد لتمكين الأفراد من التوفيق بين التزامات العمل والحياة الأسرية.
- **دعم النساء في سوق العمل:** توفير برامج تدريبية ودعم موجه للنساء لتعزيز مشاركتهن في سوق العمل والحفاظ على توازن صحي بين العمل والأسرة. وأيضًا تعزيز النظام الصحي والخدمات التعليمية لضمان توفر رعاية صحية جيدة وتعليم متقدم للأجيال القادم وتطوير خدمات رعاية كبار السن لضمان حياة كريمة ومستقلة للشيخوخة المتزايدة.
- **التشجيع على الاستدامة الاقتصادية:** دعم الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة لخلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي. وأيضًا تشجيع الابتكار والاستثمار من خلال توفير بيئة مشجعة للاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
- **نشر الوعي بأهمية القضايا الديموغرافية:** توعية الجمهور بأهمية التعامل مع التحديات الديموغرافية من خلال حملات إعلامية وتثقيفية. وذلك في سبيل تبني التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، الذي يشتمل على سياسات ديموغرافية واقتصادية متكاملة لضمان استدامة النمو السكاني.

من خلال تبني هذه التوصيات، يمكن لإيطاليا مواجهة الأزمة الديموغرافية بشكل فعّال وضمان مستقبل مستدام ومزدهر للأجيال الحالية والمستقبلية. رغم ذلك، يظل التحدي كبيرًا. إن تخصيص موارد إضافية لمواجهة هذه الأزمة قد يكون غير كافٍ إذا لم يتم تبني نهج شامل يتضمن سياسات طويلة الأمد تركز على استدامة النمو السكاني. يتطلب ذلك دمج سياسات دعم الأسرة مع تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والقادمة.في نهاية المطاف، إن معالجة الأزمة الديموغرافية في إيطاليا ليست مجرد مسألة اقتصادية أو اجتماعية، بل هي أيضًا قضية تتعلق بمستقبل الأمة واستقرارها. نجاح الجهود الحكومية في هذا الصدد سيكون حاسمًا لضمان بقاء إيطاليا قوية وحيوية في العقود المقبلة.

Resources

- Births fall in Italy for 15th year running to record low, By: **Reuters**, published at: March 29, 20241:35 PM GMT+2Updated 2 months ago, available at: https://www.reuters.com/world/europe/births-fall-italy-15th-year-running-record-low-2024-03-29/#:~:text=Italy's%20overall%20population%20has%20been,the%20country's%20second%20biggest%20city.
- The consequences of the Italian demographic winter, **Openpolis,** published at: Tuesday 23 May 2023, available at: https://www.openpolis.it/le-conseguenze-dellinverno-demografico-italiano/
- Italy's falling birth rate is a crisis that's only getting worse, **Euro News,** By Giorgia Orlandi, Published on 10/05/2024 - 10:53, available at: https://www.euronews.com/my-europe/2024/05/10/italys-falling-birth-rate-is-a-crisis-thats-only-getting-worse
- Italy and its Demographic Challenge, **Economie,** published at: 24 October 2023, available at: https://www.tresor.economie.gouv.fr/Articles/2023/10/24/italy-and-its-demographic-challenge
- Italy is aging, the number of people employed is decreasing. Who will pay future pensions, **Lospiffero News,** published at: 20 June 2024, available at: https://www.lospiffero.com/ls_article.php?id=79544
- Italy sees drop-in birth rate, By Federica Pascale **EURACTIV**, published at: 19 Dec 2023, available at: https://www.euractiv.com/section/politics/news/italy-sees-drop-in-birth-rate/
- The battle for births: how the far right is exploiting Italy's 'demographic winter', **The Guardian,** published at: Sat 7 Oct 2023 09.00 BST, available at: https://www.theguardian.com/world/2023/oct/07/italy-births-far-right-demographic-winter
- Italy's births drop to historic low, **Financial Times**, by: Amy Kazmin in Rome, published at: March 29 2024, available at: https://www.ft.com/content/ad9c108f-32a6-4cb1-8394-fbad78864f4c
- Italians seem to be going extinct – the economic and political consequences of relentless population declines, **The Globe and Mail,** published at APRIL 6, 2024, available at: HTTPS://WWW.THEGLOBEANDMAIL.COM/BUSINESS/COMMENTARY/ARTICLE-ITALIANS-SEEM-TO-BE-GOING-EXTINCT-THE-ECONOMIC-AND-POLITICAL/

- The Double Whammy Making Italy the West's Fastest-Shrinking Nation, **The New York Times,** published at: Jan. 30, 2023, available at: https://www.nytimes.com/2023/01/30/world/europe/italy-birthrate.html
- Population collapses imminent? Italy's birth rate drops to historic low in 2022, **WION** Rome Edited By: Abhinav Singh Updated: Apr 08, 2023, available at: https://www.wionews.com/world/population-collapse-imminent-italys-birth-rate-drops-to-historic-low-in-2022-580435
- Fewer and fewer young people, fewer and fewer graduates, and those few on the run, **Huffington**, published at: 3 June 2024, available at: https://www.huffingtonpost.it/economia/2024/06/03/news/italia_senza_giovani_senza_laureati_e_senza_talenti_e_il_sud_si_svuota_sempre_piu-16070122/